

القمة مشروع قرار ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ازاء ذلك قاطع الملك حسين أعمال مؤتمر القمة بالفعل . غير انه زاهن مرة اخرى على تجنب المؤتمر الموافقة على النص الوارد اعلاه في مشروع القرار ، وذلك بالضغط من خلال ورقة أخرى ، وهي تهديده بالامتناع هذه المرة عن المشاركة بأعمال مؤتمر جنيف (٨) .

دعم التحرك الاردني هذا داخل أروقة مؤتمر الجزائر ، بتصريح سياسي أفضى به رئيس الحكومة الاردنية عقب مقابله والملك حسين ، لسفيري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اللذين سلما الحكومة الاردنية دعوة رسمية لحضور مؤتمر جنيف . فقد اختار رئيس الحكومة الاردنية الوقت المناسب لاعطاء ورقة الضغط الاردنية هذه فاعليتها التصوي ، وذلك لمنع مؤتمر القمة من تبني مشروع القرار المشار اليه . فقد نقلت وكالة الانباء الرسمية الاردنية على لسان زيد الرفاعي قوله ، ان الاردن « غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على أساس انها اراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية » . وأضاف الرفاعي ان الاردن لن يحضر المؤتمر كذلك اذا اعتبر مؤتمر القمة منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني ( وكان المؤتمر لم يمهأه بعد في الجزائر ) (٩) .

غير ان مؤتمر القمة العربي أصدر بعد مناقشات طويلة ، قراراته متضمنة بندا ينص على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (١٠) . فجاء ذلك تكريسا للحقائق الفلسطينية التي تجسدت ، طوال سنوات الهزيمة السابقة ، عبر كفاح وطني مرير ، واضافة بارزة وهامة على قاعدة الشرعية الفلسطينية .

بصدور هذا القرار العربي ، الذي اعتبر بحق رجحانا في كفة النضال الوطني الفلسطيني ، وخطوة أخرى على طريق تميزه واستقلالته ، لم تعد الخيارات مفتوحة أمام النظام الاردني . وبدا واضحا التراجع العملي للنظام عن تهديداته السابقة بمقاطعة مؤتمر جنيف ، والذي تمثل بحضور رئيس الوزراء الاردني الدورة الاولى من اجتماعات المؤتمر في ١٩٧٣/١٢/٢١ . ان الرهان الاردني في هذه المرحلة ، وفي ظل المعطيات السياسية الجديدة ، يعتمد على مجموعة العناصر غير الثابتة والممكن تطويرها لصالحه ، في الموقف الدولي ، وخاصة في موقف الولايات المتحدة الامريكية — احدي الدولتين الراعيتين للمؤتمر — التي تحرص على ان لا تجري دفعة التسوية بما لا يخدم المصالح السياسية للنظام الاردني ، او — في الحدود الدنيا — الا تضر بمصالح النظام .

من خلال هذا التصور العام للمحددات العامة في الموقف الامريكي ، أخذت الصيغ السياسية الاردنية ، حول التمثيل ومستقبل الضفة الغربية ، تحاول عن طريق الاندراج في اطر تطبيقية تمكنها من فرض سياسة الامر الواقع ، اختراق جدار الاجماع العربي والتصميم الفلسطيني حول حق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني بدون منازع .

هكذا جاءت مطالبات زيد الرفاعي ، رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف ، بـ « فك ارتباط » القوات الاردنية — الاسرائيلية على الجبهة الاردنية ، لترجم الفهم الاردني ذلك ، بنقله الى خطوات عملية ولموسة على الصعيد « الجغرافي » ، يكون لها قوة الفعل المادي والمباشر على التوجهات المختلفة لاطراف الصراع في المنطقة ، وحجم